



البنك المركزي العراقي

الخطة الاستراتيجية (2023-2021)

التقرير السنوي لعام 2021

كلمة السيد المحافظ

تمثل الخطة الاستراتيجية الثانية للأعوام (2021-2023) للبنك المركزي العراقي أحد أهم الإنجازات في مجال الأداء المؤسسي المتميز، التي من خلالها يستمر تحقيق رؤية وأهداف البنك بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي ودعم النمو الاقتصادي والتشغيل والتطور المالي، إذ لعبت مبادرات البنك المركزي العراقي دوراً مهماً في توفير التمويل اللازم لآلاف المشاريع على اختلاف أنواعها إسهاماً في تقليل البطالة.

إذ تقدم الخطة إلى تعزيز إدارة السياسة النقدية وتحقيق أهدافها في الحفاظ على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف في الأسواق المحلية، إضافة إلى المحافظة على الاستقرار المصرفي والمالي من خلال الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية على القطاع المصرفي والمالي في العراق، كما إن البنك المركزي العراقي يتولى الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات وأمن وسلامة النقد في العراق، كما تؤطر هذه الاستراتيجية جهود البنك المركزي في زيادة الشمول المالي ومواكبة التطورات الكبيرة في استخدام التكنولوجيا المالية، وتولت الأهمية القصوى لتعزيز الأمن السيبراني بهدف توفير الحماية اللازمة لمستخدمي هذه التكنولوجيا وبناء الثقة بين مستخدمي ومقدمي الخدمات المالية الرقمية.

وأيامناً من البنك المركزي العراقي بأهمية العمل المؤسسي من خلال التخطيط الإستراتيجي بوصفه منهجاً يساعد على ديمومة وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية ولما يمتلكه هذا البنك من حاكمية سليمة وهياكل تنظيمية مرنة وموارد بشرية كفؤة تؤهله دوماً لرسم وتحقيق ومراقبة الإنجاز لأهدافه التشغيلية ورؤيته ورسالته بالشكل الأمثل، وهذا ما يدعونا في الختام إلى أن نتقدم بالشكر لجميع دوائر هذا البنك على جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف البنك المركزي العراقي الاستراتيجية.

مصطفى غالب مخيف

المحافظ

المقدمة

يسعى البنك المركزي العراقي دائماً نحو التطوير والتحسين وفق الممارسات الدولية الأفضل وتفعيل دوره الرقابي وغايته المنشودة في التنمية والاستدامة والتخطيط والتعاون الدولي بما فيه مصلحة الوطن والمواطن وحرصه على استمرارية نهج التخطيط الاستراتيجي لمواكبة المستجدات ومواجهة التحديات من خلال تحديد نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات ومواجهة التحديات الناشئة من الظروف السياسية والاقتصادية والصحية لاسيما جائحة كورونا ، اذ استطاع البنك وبجهود إدارته إنجاز الكثير من الأهداف التي تصب في تحقيق الأهداف الخمسة الاستراتيجية لخطة الثانية للأعوام (2021-2023) مُتمثلةً بما يأتي :

- الهدف الاستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.
 - الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.
 - الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي.
 - الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي العراقي.
 - الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي العراقي.
- ويعد هذا التقرير هو الأول للخطة الاستراتيجية الثانية (2021-2023)، اذ نستعرض فيه أبرز الأهداف المنجزة والمستمرة داخل وخارج الخطة الاستراتيجية خلال عام (2021).

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	كلمة السيد المحافظ
2	المقدمة
3	المحتويات
4	الهدف الإستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي
6	الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية
6	الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي
8	الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي العراقي
9	الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي العراقي
11	الأهداف الفرعية المنجزة للخطة الاستراتيجية لعام (2021)
12	الأهداف المنجزة خارج الخطة الاستراتيجية لعام (2021)

الهدف الإستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي

- تم العمل على مشروع توطين الرواتب إذ تم استكمال اجراءات توطين الرواتب الخاصة كافة بمرکز وزارة الدفاع والعمل على فتح الحسابات المصرفية للمنتسبين وتدريب كوادر وزارة الدفاع على إعداد ملف الرواتب في شهر آذار إذ تم الانطلاق الفعلي لمركز وزارتي الدفاع والداخلية وتم انجاز المشروع بنسبة (100%).

- بشأن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تم العمل مع الوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) على تنفيذ مشروع الشمول المالي لبدایة تكامل اقتصادي جديد من خلال تحسين الشمول المالي بشكل مستدام والوصول الى الخدمات المالية الشاملة للفئات المستهدفة الضعيفة مثل النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة ولاسيما النساء والشباب من رواد الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر ، وتم عقد اجتماع عن بعد مع منظمة التحالف العالمي للشمول المالي حول إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إضافة إلى عقد ورشة عمل عن بعد حول تنفيذ هذه الاستراتيجية من منظمة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) وأيضاً عقد ورشة عمل عن بعد مع البنك الدولي حول وضع خارطة طريق لإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إضافة إلى عقد ورش عمل بالتعاون مع صندوق النقد العربي لتطوير القدرات والمهارات حول بناء هذه الاستراتيجية في العراق وتقديم تجارب الدول العربية في هذا المجال وإقامة ورشة عمل عن بُعد من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبرعاية البنك المركزي العراقي حول الوضع الحالي وفرص تقديم الخدمات المالية الرقمية في العراق وتم فيها استعراض نتائج الدراسة المقدمة من مؤسسة (IFC) واستبيان واقع جانب العرض للقطاع المالي وقطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق وتم عقد اجتماع للجنة العليا للشمول المالي بحضور كل من أعضاء اللجنة العليا للشمول المالي واللجان الفرعية لتوضيح رؤية وتوجهات اللجنة لتحقيق أهداف الشمول المالي، وعقد ورشة عمل عن بعد حول سياسة الشمول المالي بعد جائحة كورونا بالتعاون مع التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) وإقامة ورشة عمل عن بعد حول (مبادرة المشرق وتمكين المرأة) مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة تمكين المرأة وبالتعاون مع البنك الدولي لمناقشة الشمول المالي لسد الفجوة بين الذكور والإناث.

- عمل البنك على أتمتة التعاملات المالية لعدد محدد من وحدات الإنفاق التابعة للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة استناداً الى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (3614) في (2021/2/8) بتنفيذ أدوات الدفع الإلكتروني تم إقامة ورش عمل مع وزارة الموارد المائية ووزارة النقل ووزارة المالية حيث تم تنصيب نظام (المقاصة الإلكتروني ACH) في مديريات الخزائن في بغداد والمحافظات واتممت التحويلات المالية الخاصة بها وعدد من وحدات الإنفاق مثل صندوق نقاعد الصحفيين وشركة المشاريع النفطية وتم البدء بالعمل على المشروع من تشكيلات وزارة النفط وبعض تشكيلات وزارة النقل.

- قام البنك بتوقيع مذكرة التفاهم مع شركة ماستر كارد لتنفيذ مشروع رقمنة الدفع في نظام التعليم الإلكتروني العراقي والتي تأتي ضمن توجهات هذا البنك لتعزيز الشمول المالي والتوسع بأدوات الدفع الإلكتروني إضافة إلى متابعة العمل مع وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية فيما يتعلق بتزويد قطاع التعليم بمنصة وبوابة دفع لقبول المبالغ إلكترونياً.

- بما يخص مبادرة البنك المركزي الـ (1) ترليون دينار بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة خلال عام (2021) ولكافة القطاعات مبلغ (578,988,660,000) دينار وبعده (408) سلف موزعة كالاتي:

- اجمالي المشاريع التي تم تمويلها ضمن مبادرة البنك المركزي الأكثر من (1) مليار دينار بحدود (25) سلفة وبمبلغ إجمالي (206,963,700,000) دينار.

- إجمالي مبالغ المشاريع المتوسطة التي تم تمويلها ضمن مبادرة البنك المركزي والتي لا تتجاوز مبلغها عن الـ (1) مليار دينار مبلغ (58,086,736,800) دينار بحدود (94) سلفة، توزعت في محافظات وقطاعات مختلفة.
- إجمالي مبالغ المشاريع الصغيرة التي تم تمويلها ضمن مبادرة البنك المركزي الأقل من (1) مليار دينار وصلت إلى (79,640,263,200) دينار بحدود (65) سلفة توزعت في محافظات وقطاعات مختلفة.
- إجمالي المبالغ التي تم تمويلها ضمن مبادرة البنك المركزي الـ (1) ترليون دينار في القطاع السكني وصلت إلى (185,000,350,000) دينار بعدد (122) سلفة.
- إجمالي المبالغ التي تم تمويلها ضمن مبادرة البنك المركزي الـ (1) ترليون دينار لمشاريع الصرافات الآلية وصلت إلى مبلغ قدره (657,000,000) دينار بعدد (1) سلفة.
- إجمالي القروض الميسرة الممنوحة بلغت (45,640,610,000) دينار وبعدد (101) سلفة.
- فيما يخص مبادرة البنك المركزي للمصارف المختصة الـ (3) ترليونات دينار المضمونة سيادياً تم استنفاد صندوق الإسكان للمبلغ المخصص له من مبادرة البنك المركزي وبمبلغ (1,634,000,000,000) دينار (ترليون وستمائة وأربعة وثلاثون مليار) دينار موزعة على (24) دفعة.
- تم إعادة جدولة أقساط الدفعات السابقة (من الدفعة 14 إلى الدفعة 24) التي قام هذا البنك بمنحها للصندوق على أساس استحقاق (20) عاماً بضمنها مدة الإهمال لـ (18) شهراً، أما بشأن الدفعات من (1-13) فقد تم إعادة جدولتها بعد صدور قرار مجلس الإدارة الموقر في هذا البنك بشأن فرض العمولة الإدارية على الجزء المتبقي لذات الدفعات المذكورة أعلاه. بعد إلغاء الفائدة استناداً إلى القرار (114) لعام (2021).
- استناداً إلى القرار رقم (85) لعام (2021) تم قبول التعهد المقدم من صندوق الإسكان العراقي في حالة تعذر استيفاء مبلغ القرض من الصندوق مباشرة لأي سبب كان فإن الصندوق يخول البنك صلاحية التنفيذ على الضمانات المقدمة ضمن التمديد الجديدة للقروض السابقة.
- تم اصدار قرار لمجلس إدارة هذا البنك (62) لعام (2021) بشأن تحويل الفائدة على قروض مبادرة البنك المركزي العراقي الخاصة بمحافظة نينوى إلى عمولة إدارية.
- تغذية حسابات المصارف الفرعية لدى (JP Morgan) لأغراض تسويات البطاقات الإلكترونية بمبلغ قدره (\$14,865,000,000) (أربعة عشر مليوناً وثمانمائة وخمسة وستون ألف دولار أمريكي) بنسبة نمو (248%) عن عام (2020) إذ بلغت (\$4,267,000,000) (أربعة ملايين ومئتين وسبعة وستين ألف دولار أمريكي).
- تم الحصول على موافقة رئاسة مجلس الوزراء / الهيئة الوطنية للاستثمار بشأن تخصيص قطعة أرض بمساحة (3000 م²) ضمن السياج الأمني الخاضع لسلطة الطيران في مطار بغداد الدولي.
- قام البنك المركزي بتجميع البيانات وتحليلها وتدقيقها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لغرض ضمان بيئة الاقتصاد الكلي المؤاتية للنمو المستدام.
- لغرض إصدار تقرير سنوي عن نشاط شركات قطاع التأمين الحكومية والأهلية وفروع الشركات الأجنبية العاملة في العراق واستخراج المؤشرات المالية وتحليلها قام البنك المركزي بمخاطبة ديوان التأمين لغرض تزويده بالبيانات ضمن التوقيات المتفق عليها وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الهدف الإستراتيجي الثاني: تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

- البدء بإجراءات تأسيس شركة التكافل الوطنية برأسمال قدره (15000000000 دينار) (خمسة عشر مليار دينار عراقي) وبمساهمة المصارف الإسلامية.
- تصنيف المصارف العاملة في القطاع المصرفي وترتيبها طبقاً لرصانة تطبيق دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي من خلال بطاقة الأداء الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مع وجود الفرصة لتحسين التصنيف طبقاً للتدرج في اتباع الممارسات الأفضل .
- تنفيذ الاختبار التجريبي الخاص بعملية إعداد الضوابط الرقابية لنسبتي السيولة (NSFR&LCR) للمصارف الإسلامية لغرض مواكبة التطورات الخاصة بالنظام المصرفي الإسلامي وما أكدت الوصول اليه لجنة بازل III ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، اذ يتم العمل على طرح استمارتي نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر محدثة وفق أحكام الشريعة الإسلامية مساواةً بالمصارف التجارية.
- قام البنك المركزي العراقي بإعداد دليل أهداف التنمية الاجتماعية والاستدامة المالية (ESG) وتقليل المخاطر البيئية وتحقيق التمويل المستدام لمواكبة التطورات العملية في نظم الحوكمة المؤسسية وتحقيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال اعداد خطط استراتيجية متفقة مع المبادئ البيئية والاجتماعية والبدء بالأنشطة التي تحقق هذا الغرض مع إعداد تقارير سنوية وفصلية لمراقبة الأداء.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي

- تم الانتهاء من المرحلة الثانية لاستكمال مشروع انشاء شبكة مصرفية تعمل بتقنيات الكيبل الضوئي والعمل جارٍ على المرحلة الثالثة من خلال استكمال الموافقات الرسمية وتوقيع العقد لاستلام وفحص وتشغيل المشروع وتم تطوير البنية التحتية والبيئة المعلوماتية لأنظمة المدفوعات وذلك من خلال استلام والانتها من الفحص والتشغيل النهائي للمشروع والعمل على تطبيق السيطرة والمراقبة الموحدة.
- تم العمل على اعتماد تراخيص (Microsoft) لعمليات تطبيق ونشر البرمجيات وذلك من خلال الاستمرار بعمليات تنفيذ وتطبيق التراخيص على الخوادم الخاصة بالبنية التحتية التقنية لدائرة تقنية المعلومات والاتصالات وأجهزة وحاسبات المستخدمين النهائيين في مواقع الرشيد والجادرية، والعمل على مشروع نظام تجميع رواتب موظفي دوائر الدولة من فروع المصارف الحكومية والأهلية، من خلال التسليم الأولى للنظام والتدريب عليه واستلام الملاحظات والتعديلات المطلوبة والتسليم النهائي للنظام.
- تم الانتقال للمرحلة المتقدمة من تأمين البيئة التقنية في البنك المركزي للفعاليات التشغيلية لأمن المعلومات والأمن السيبراني مشروع تطوير البنية التحتية لأمن البيانات والمعلومات والأمن السيبراني، والعمل جارٍ على انجاز المرحلة الثانية وتم استكمال مشروع تطوير البنية التحتية التقنية والمعلوماتية لمراكز بيانات البنك المركزي العراقي وفروعه.

- تهيئة وتنفيذ البنية التحتية التقنية ومركز بيانات بنابة البنك المركزي العراقي الجديدة في الجادرية وذلك من خلال اعداد وثيقة متطلبات تقديم العروض (PFR) والملاحق واستحصل الموافقات الأصولية بالشركات المختارة ومن ثم إرسال الدعوات إلى الشركات المختارة والإجابة على الاستفسارات واستلام العروض والبدء بمحلة التحليل واختيار الشركة الفائزة والعمل مستمر بها.

- تبني أدوات التداول الإلكتروني للمعاملات والمراسلات، حيث تمت مراجعة نموذج لمخطط سير الأعمال (FLOWCHART) للمرحلة الأولى للحصول على النظام الانتقال إلى أتمتة الأعمال الرقابية والتنظيمية للمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي نظام شركات الصرافة، العمل جارٍ بمحلة التحليل واختيار الشركة الفائزة.

- تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبنى التحتية لشركات مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وفق نطاق شركات مزودي خدمات الدفع إذ تم الاستلام والتحليل واختيار الشركة والعمل جارٍ على تنفيذ إجراءات التعاقد لذلك .

- تنفيذ ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات داخل البنك المركزي العراقي ومراقبة تنفيذه في عموم القطاع المصرفي ومراقبة تنفيذ ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في عموم القطاع المصرفي.

- وضع خارطة طريق لتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية، وذلك من خلال تشكيل فريق عمل وحضور الورش وإعداد الدراسات للعملة الرقمية للبنوك المركزية والتعاقد مع شركة استشارية لدراسة السوق وجمع المتطلبات اعداد طلب تقديم المعلومات (RFI) من قبل الشركة الاستشارية.

- بناء نظام إلكتروني متطور ومركزي لمتابعة أهداف الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي (2021-2023)، وهو نظام داخلي يحوي إحصاءات تضم جميع أهداف الخطة وبما يتيح لمنسق الدائرة المعنية بإدخال نسب تقدمه مع مؤشرات معوقاته كذلك ، والتي تواجه تنفيذ الهدف، إذ يجري العمل على تدريب المستخدمين ضمن هذا السياق .

- تبني الأنظمة والتطبيقات المعنية بالعمل في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر (إنشاء البنية التحتية التقنية للنظام (GO AML) لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، بعد التعاقد وتنفيذ الأعمال الخاصة بالمشروع كافة والعمل جارٍ على تجهيز الأجهزة والمعدات وتنصيب البرامج والأنظمة ومتطلبات النظام.

- تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبنى التحتية للمصارف ومزودي خدمات الدفع وامتثال المؤسسات لأطر العمل وضوابط الحوكمة والمعايير ذات الصلة بتقنية المعلومات وأمنها، كما الامتثال لمعايير أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع للمصارف (PCI-DSS).

الهدف الإستراتيجي الرابع: تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي

- العمل على مشروع إضافة قيمة لأعمال البنك بالتركيز على الأهداف الاستراتيجية للبنك من خلال تحقيق أهداف التدقيق انطلاقاً من منهجية التدقيق الداخلي واعتماداً على معايير التدقيق الدولية وتعريف التدقيق الداخلي الذي ينص على " نشاط مستقل وموضوعي، يقدم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين أعمالها. يساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع اسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة " وانطلاقاً من مبدأ إضافة قيمة إلى أعمال البنك المركزي من خلال اتباع اسلوب التدقيق المبني على المخاطر تم تحديث خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر وإصدار تقارير نهائية للعمليات المرتفعة الخطورة والمتوسطة (قسم المؤسسات المالية غير المصرفية ، قسم السوق المفتوح ، قسم الصحة والسلامة المهنية ، قسم الإقراض الداخلي ، قسم الاقتصاد الكلي) وتقارير متابعة للعمليات (الإقراض الداخلي ، المؤسسات المالية غير المصرفية ، قسم الخدمات ، قسم السيطرة الأمنية ، قسم الاحتياطي الإلزامي ، التدقيق والتفتيش للمصارف الحكومية والأهلية والإسلامية، قسم الصحة والسلامة).

- انسجاماً مع معايير التدقيق الداخلي ولتنمية قدرات الموظفين وتعزيز المعارف والمهارات عن طريق التطوير المهني المستمر وفق معيار التدقيق الدولي (1230) تم إشراك عدد من الموظفين بدورات تدريبية في مختلف المجالات لتطوير قابلياتهم المهنية حسب المعيار الدولي (1230) إضافة إلى تطوير الموظفين بالحصول على الشهادة المهنية (CIA) حيث تم مراجعة التغييرات الحاصلة في المنهاج وتسجيل (5) مشاركين لأداء الاختبار النهائي إضافة إلى تقييم مدى الالتزام بالمعايير الدولية التي تحكم نشاط التدقيق الداخلي وتحديث دليل السياسات والإجراءات وفق الممارسات الأفضل .

- استخدام التقنيات الحديثة المتعلقة بنشاط التدقيق (التدقيق الإلكتروني) انطلاقاً من أهداف دائرة التدقيق والمتضمنة التأكد من وجود وكفاية وفعالية الضوابط الرقابية على العمليات المنفذة باستخدام برنامج التدقيق الإلكتروني (ACL) تم تدقيق العمليات (السحب النقدي، استقطاع 3% إدارياً ، سندات JP-MORGAN يورو، سندات التجارة الاوربية، ودیعة IMF، نشرة الاسعار IN-PRICE، سندات فدرال (خصم علاوة)، سندات UCLEAR (خصم علاوة)، احتساب وعاء للحوافز، سندات EBOOK-BOND).

- تم اكمال كافة الاختبارات اللازمة لربط نظام المدفوعات العراقي بالأنظمة الاساسية العاملة في البنك من قبل دائرة المدفوعات وسيتم تزويدنا بخوادم خاصة بالنظام من قبل دائرة تقنية المعلومات والاتصالات لغرض التنصيب واكمال الاختبارات ومن ثم الانطلاق الفعلي.

- تم التعاقد مع شركة استشارية متخصصة لتطوير استراتيجية الدفع وهيكلة نظام المدفوعات حيث تم تحديد حجم المدفوعات وتقييم البنية التحتية وتحديد الخطط والمتطلبات التقنية وتوضيح الأهداف وتم استلام الاستراتيجية التي تضمنت عدد من المشاريع والمبادرات لتعزيز قبول أدوات الدفع الالكتروني وتم عرضها على إدارة البنك والدوائر ذات العلاقة لأبداء الرأي.

- من اجل تطوير نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) للعمل خلال (24) ساعة وطيلة أيام الأسبوع تم التعاقد مع شركة (مونتران) المجهزة لنظام المدفوعات الحالي وجاري العمل وفق التوقيينات المحددة ضمن خطة تطوير نظام التسوية الاجمالية الانية ليكون (24) ساعة في (7) أيام والآن في مرحلة تجهيز الخوادم ليتسنى للشركة تنصيب النظام واجراء عمليات الاختبار (UAT) من قبلنا ومن ثم الانطلاق الفعلي.

- تم اكمال ملف العطاءات (RFI) لإنشاء نظام الدفع السريع (Faster Payment) وإرساله إلى شركات الدفع الإلكتروني إضافة إلى استمرار العمل على تحديث الوثيقة بما يتناسب مع متطلبات المشروع.
- البدء بإعداد دليل سياسات واجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات الدولية وإرسالها إلى شركة التدقيق الدولية (KPMG) لغرض إبداء ملاحظاتهم عليها.
- إعداد مسودة برنامج التدقيق لغرض انتقال العمل الرقابي في الامتثال الى النهج المستند على المخاطر وإرساله إلى شركة التدقيق الدولية (KPMG) لإبداء ملاحظاتهم عليها.
- بناء نموذج تقييم الأداء المؤسسي لدوائر البنك (الأصدار والخازن، مراقبة الصيرفة، الاستثمارات والتحويلات الخارجية، العمليات المالية وإدارة الدين) إذ تم بناء مؤشرات قياس ومعايير قياس كمية ونوعية للوقوف على فاعلية الأداء الحالي وتحديد فرص التحسين الممكنة لاستخراج النتائج وإجراء المداولات اللازمة مع الجهات ذات العلاقة.
- تحديد وتدريب فريق عمل لغرض إعداد دليل التحليل الوظيفي من خلال تحديد وضبط الوظائف والمسميات الوظيفية وجمع بيانات عن الوظيفة ومراجعتها.
- تحديد وتدريب فريق عمل لغرض قياس متطلبات المواصفة الدولية (ISO45001:2018) الخاصة بصحة وسلامة موظفي البنك المركزي.
- لزيادة رضا المتعاملين مع فروع البنك تم إعادة تأهيل قاعة المراجعين وتنصيب جهاز المناداة الإلكتروني فيها لرفع البصرة والعمل جارٍ لإكمال الإجراءات كافة التي تسهم في زيادة مستوى المتعاملين مع جميع الفروع.

الهدف الإستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي

- ساهم البنك المركزي العراقي في مبادرة تمكين المرأة إذ تم تلبية الاحتياجات للنساء كافة من خلال تقديم القروض الميسرة لمبادرة الواحد ترليون والتي تتضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والقروض الإسكانية لتشمل النساء المعيلات والأرامل والناجيات من النزاع ضمن الخطة الوطنية الثانية لأجندة (المرأة والسلام) التي نفذ قراراتها البنك المركزي العراقي للمدة (2021-2024) مسجلاً نسبة إنجاز إيجابية لمشاركة المرأة وصلت إلى (13%) في هذه القروض خلال النصف الثاني لعام (2021) في حين كان نسبة المشاركة (4%) للمرأة لعام (2020).
- بالنظر لأهمية دور المرأة في بناء المجتمع وما يتطلب ذلك من إيجاد ضمانات كافية لتمكينها اجتماعياً واقتصادياً، فقد سعى البنك المركزي العراقي إلى إتاحة فرصة الحصول على مبادرة المجتمعية والإنسانية من خلال تقديم المساعدات مالية لغرض العلاج لأكثر من (28) امرأة تشمل الأرامل والمعيلات خلال عام (2021) عن طريق المتابعة والتنسيق من البنك المركزي العراقي ومن خلال لجنة تمكين المرأة في الحصول على دعم المشاريع الإنتاجية التي تعمل على تشغيل النساء والأرامل والناجيات من النزاع من مجلس المبادرة المجتمعية الإنسانية.

- عقد البنك المركزي العراقية خلال هذا العام ورشتي عمل برعاية السيد المحافظ وجاء ضمن جدول أعمالهما تمكين الاقتصادي للمرأة في العراق من خلال الأدوار ومحركات التحفيز بغية منحها سبل التمكين وتحقيق الاستقرار المطلوب لهن بما يدعم رفع مشاركتهن التنموية وتحقيق رؤية العراق الوطنية وتضمنت الورشة العديد من الفعاليات بحضور السيد نائب محافظ البنك المركزي العراقي والدكتورة يسرى العلق وحضور عدد من ممثلي وزارات مختلفة إضافة إلى حضور المصارف العراقية الأهلية ، إذ تم إعداد وتوزيع بروشور يجسد النجاح المتحقق لأهم قرارات مجلس الأمن الدولي (1325) وفق الخطة الوطنية الثانية لأجندة (المرأة والأمن والسلام) وأيضاً عقد لجنة تمكين المرأة ورشة عمل برعاية السيد المحافظ بعنوان (العنف ضد المرأة).

- تم تعميم وأدراج شعار (المرأة أصل الحياة وأساس ديمومتها) على جميع المراسلات الرسمية الداخلية في البنك المركزي العراقي ضمن مشاركة بمناسبة إعلان الأمم المتحدة يوم (25 تشرين الثاني) من كل عام يوماً دولياً للقضاء على العنف ضد المرأة، وبإشراف لجنة تمكين المرأة في البنك المركزي العراقي إذ تم تقديم مساعدات مالية إلى (60) امرأة ضمن المبادرة المجتمعية.

- تم وضع خريطة الفرص الاقتصادية وضمان عدم إلحاق وصمة العار بالناجيات ودمجهن في المجتمع حيث يسعى البنك المركزي العراقي من خلال هذه الخطة تفعيل التعاون المشترك مع المؤسسات الحكومية واتخاذ مجموعة من التدابير ضمن التفعيل والتنسيق مع هذه الجهات وتوطين التعاون الخارجي وتقع ضمن أهداف الاستراتيجية للبنك تعزيز العلاقات للمؤسسة وتمثيله محلياً ودولياً من خلال مساهمته في تمكين المرأة في الجوانب الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية كافة حيث نجد من خلال هذه الخطة مدى الدعم الذي يقدمه البنك المركزي العراقي الذي يهدف إلى تمكين المرأة العراقية من خلال المبادرة المجتمعية التي تصب في كثير من الجوانب الإنسانية والصحية والاقتصادية للنساء ، ومن جوانب أخرى يسعى البنك المركزي إلى تحسين نسبة مساهمة المرأة في الحصول على القروض الميسرة وإيجاد المعالجات التي تعمل على تحسين معدل نسبة المشاركة و الاستفادة من القروض.

الأهداف الفرعية المنجزة للخطة الاستراتيجية لعام (2021)

- 1- مشروع توطين الرواتب.
- 2- وضع استراتيجية الدفع وتطوير هيكل نظام المدفوعات.
- 3- ربط نظام المدفوعات العراقي بالأنظمة الأساسية العاملة في البنك.
- 4- أتمتة التعاملات المالية لعدد محدد من وحدات الإنفاق التابعة للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.
- 5- استكمال تطوير البنى التحتية التقنية واعتماد تقنيات مستحدثة لمراكز البيانات الرئيسية.
- 6- التوسع في أتمتة العمليات والوظائف والإجراءات المالية والمحاسبية والتشغيلية وفقاً لمتطلبات العمل.
- 7- فتح حسابات فرعية للشركات العاملة بصفة مزودي خدمة دفع إلكتروني من حسابنا لدى مصرف (JPMorgan).
- 8- تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاستدامة المالية (ESG) وتقليل المخاطر البيئية وتحقيق التمويل المستدام.

الأهداف الفرعية الكلية والمنجزة

72

الأهداف الفرعية الكلية

8

الأهداف الفرعية المنجزة

توزيع الأهداف الفرعية المنجزة على الأهداف الاستراتيجية وتشكيلات البنك المركزي



الأهداف المنجزة خارج الخطة الاستراتيجية لعام (2021)

- التعاون مع الجهات القضائية والأمنية من أجل الحد من عمليات تزيف الأوراق النقدية والعمل مستمر على تنظيف العملة في التداول من هذه الأوراق المزيفة وتزويد الجهات الرقابية بالإحصاءات الخاصة لهذا الشأن.
- فتح أكثر من خمسة فروع جديدة للمصارف داخل العراق ومنح الموافقة المبدئية على فتح أربعة فروع جديدة خارج العراق.
- إصدار ضوابط تنظم عملية تعيين القيادات العليا في المصارف وأخذ الموافقات كافة على نشرها على موقع البنك المركزي العراقي.
- إعداد دليل للإعمامات الصادرة في السنوات (2017، 2018، 2019، 2020) تتضمن جميع التعاميم والتعليمات الصادرة والنافذة والمنظمة للعمل المصرفي وشركات التوسط والدفع الإلكتروني المجازة من البنك.
- إكمال المهمة المتضمنة تقييم العراق المالي (FSAP) وقد وردت التقارير من فريق البنك الدولي وتم إبداء الملاحظات عليها من فريق البنك المركزي ومن الجدير بالذكر إن هذه المهمة كانت استثنائية بجوانبها كافة .
- صدور قرار بشأن اعتماد الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) لغرض تصنيف المصارف الإسلامية العراقية وتعميمه على المصارف الإسلامية.
- تدقيق وفحص المصارف الإسلامية من خلال اعتماد درجة فاعلية وجودة الامتثال في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لغرض تصنيفها وتقييمها كمتطلب أساسي لتقييم رصانة المصارف وفق التقييمات المعدة من البنك المركزي للمصارف المشاركة في نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية وإجراء عدد من الهيئات التفتيشية على المصارف الإسلامية بلغت (36) هيئة خاصة بالامتثال وبمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تم إجراء وعقد اجتماعات مع البنك الدولي لتقديمهم الدعم الفني بشأن رفع مستوى تصنيف العراق في مؤشر الحصول على الائتمان ومخاطبة وزارة العدل وغرفة تجارة بغداد لتشكيل فريق عمل بشأن الموضوع وتم تزويد الأمانة العامة لمجلس الوزراء بنسخة من تقرير مؤشرات تقويم العراق حسب تقرير سهولة الأعمال ودور البنك المركزي في ذلك .
- إعداد بطاقة الأداء الخاصة بالضوابط الرقابية لإدارة المخاطر في المصارف التجارية جزء من الجهود المستمرة التي يبذلها البنك ومركز الميثاق التابع إلى صندوق النقد الدولي .
- إطلاق مشروع السند الإلكتروني الموحد لخطابات الضمان وبذلك إكمال وأتمتة مراحل إصدار خطابات الضمان في القطاع المصرفي العراقي كافة ، وبآتي هذا ضمن إطار تطوير عمل الرقابة الإلكترونية بدلاً من الرقابة التقليدية ولإجراءات التحديث المستمر من كادر المنصة الإلكترونية لخطابات الضمان لتطوير هذه المنصة وللأهمية التي تشكلها خطابات الضمان بالنسبة للمصارف.
- استحصال الموافقة للتعاقد مع شركات التدقيق الدولية الكبرى للتدقيق على مزودي خدمات الدفع الإلكتروني من الناحية المالية والفنية والتقنية.

- بشأن نظام التشغيل المتبادل للدفع عن طريق الهاتف النقال (IIMPS) تم الانتهاء من الربط الشبكي (VPN) والربط الشبكي (Fiber) والانتهاه من تبادل العناوين الخاصة بالخوادم (URL) للربط البيئي (P2P) إضافة الى متابعة المصارف والشركات لتعديل الرسائل المتبادلة وفق المواصفات المطلوبة مع تبادل الرسائل وفق المواصفات المطلوبة بين الشركات عدد (2) وسيتم تفعيل الشركات الأخرى المرخصة حديثاً في السنة المقبلة .

- العمل والتنسيق بين دائرة المدفوعات ودائرة مراقبة الصيرفة لغرض تحديث ضوابط عمل وكلاء مزودي الحوالات الأجنبية والتي تم بموجبها السماح لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني المرخصين بصفة (معالج/مزود خدمة عبر الهاتف النقال) بالعمل بصفة وكيل رئيس .

- إصدار إعمام إلى مزودي خدمات الدفع المتضمن ضرورة اتخاذ الإجراءات الفنية العاجلة التي تضمن عدم استخدام أجهزة السحب النقدي (POC) التابعة لهم خارج العراق وتفعيل الخصائص التي تسمح بمراقبة التحويلات المالية من خلالها ومراقبة مواقعها الجغرافية.

- لأجل تحديد العمليات المهمة داخل البنك المركزي العراقي وذات الأولوية في العمل حيث تم تقديم عدد من التقارير الاستثنائية والأوراق البحثية في مواضيع المخاطر الكامنة والمخاطر الاقتصادية والنقدية وعلى المستوى العالمي والمحلي.

- قام البنك المركزي بعملية خصم حوالات الخزينة الصادرة من وزارة المالية وبمبلغ (4) ترليون دينار وذلك من أجل تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة عام (2021).

- ساهم البنك المركزي بوصفه الوكيل المالي للدولة في ترويج وإصدار تعليمات بيع سندات بناء الصادرة من وزارة المالية وبمبلغ (3) ترليون دينار بغرض تمويل العجز المالي في الموازنة العامة الاتحادية.

- استمرار البنك المركزي العراقي في ترويج معاملات صرف سندات الخزينة مستحقات المقاولين لدى مصرفي الرافدين والرشد.

- مبادرة البنك المركزي العراقي للمصارف المختصة الجديدة (9,435,000,000,000) دينار وفق الآلية الجديدة التي جاءت بها الأمانة العامة لمجلس الوزراء، إذ تم تمويل المصارف المختصة (المصرف الزراعي، المصرف العقاري، صندوق الإسكان، المصرف الصناعي) لغاية (31/12/2021).

- تم إصدار قرار مجلس الإدارة رقم (10) لسنة (2021) لغرض توحيد مدة الإقراض لكل من المصرف العقاري وصندوق الإسكان لتنفيذ ما جاء بكتاب الأمانة العامة بشأن تمديد القروض من (15) سنة الى (20) سنة بضمنها مدة الإمهال البالغة (18) شهراً استناداً لضوابط اللجنة العليا للإقراض.

- استناداً الى قرار أمانة سر مجلس الإدارة في (2021/6/9) المرقم (111) لعام (2021) تم إعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى (15%) بدلاً من (13%) للدوائع الجارية وذات الطبيعة الجارية بالدينار العراقي للودائع الحكومية والخاصة وتم اعتمادها من تقارير حزيران لغرض حجز مبالغ شهر تموز.

- تمت المباشرة بشكل رسمي والمساهمة في إعداد ضوابط بيع وشراء العملة الأجنبية لسنة (2021).

- تفعيل أداة (RFQ) وهي برمجة فرعية لمنصة (Bloomberg)، وتنم عن طريقها عمليات الاستثمار في الودائع وتجديدها بطريقة آلية.

- تم تعديل أسعار الفائدة على مبادرة البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال عام (2021) لتنماشى مع المتغيرات في الواقع الاقتصادي العراقي وتحقق الغرض منها إلى أقصى ما يمكن وللتخفيف عن كاهل المقترضين وكما مبين في أدناه :

تكون جميع الفوائد للمصارف والشركات الضامنة متناقصة.

تخفيض فائدة البنك المركزي للمشاريع الكبيرة لتكون (1%) بدلاً من (2%).

تخفيض الفائدة للمصارف على القروض السكنية لتكون (2%) بدلاً عن (4%).

تعديل عمولة البنك المركزي (القروض السكنية) لتكون (5 بالآلف) بدلاً عن (7 بالآلف).

تم وضع إطار عمل تنظيمي مشترك بين البنك المركزي و وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية وتطوير وحدة الاستثمار.

- ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية (مع الذهب) في عام (2021) بنسبة (19.59%) بالمقارنة مع العام السابق، إذ بلغ صافي الاحتياطيات الأجنبية (\$60,895) (ستين مليوناً وثمانمئة وخمسة وتسعين ألف دولار أمريكي) في شهر كانون الأول (2021) مقارنة مع (\$50,920) (خمسين مليوناً وتسعمئة وعشرين ألف دولار أمريكي) في شهر كانون الأول من العام السابق. وقد ساهمت السياسة النقدية المتبعة والعوائد المتحققة عليها في تحقيق هذا الارتفاع.

- من النظم الحديثة تم تفعيل أداة (FXALL) وهي برمجة فرعية لنظام (FX Trading) مختصة في عمليات بيع العملة، وتقوم بإظهار العروض المُقدَّمة من مراسلي هذا البنك وتحديد أفضلها، مما يجنب المتداول التقلبات السعرية اللحظية التي تحدث أثناء عملية التداول، وهي منصة تعتمد بنوك مركزية عدّة في العالم، في حين لا يزال عدد آخر لا يعمل بها لحداثتها.

- تفعيل أداة (All Trading) وهي برمجة فرعية لمنصة (Bloomberg) تقوم بإظهار عروض السندات في السوق الثانوي لمراسلي هذا البنك يتم عبرها القيام بعمليات بيع شراء السندات من خلال العروض المُقدَّمة من قبلهم، ويتم اختيار أفضلها آلياً.

- لتحقيق إيرادات تفوق تكاليف حفظ الأوراق المالية لدى مراسلينا البنك المركزي الفرنسي والحافظ الأمين يورو كبير، وبالاستفادة من عملية اقراض هذه الأوراق إذ بلغ مجموع هذه الإيرادات (521,697.97 يورو) (خمسمة وواحد وعشرين ألف وستمئة وسبعة وتسعين يورو وسبعة وتسعين سنناً) بنسبة نمو (138.62) عن عام السابق التي بلغت (218,626.85 يورو) (مئتين وثمانية عشر ألف وستمئة وستة وعشرين يورو، وخمسة وثمانين سنناً).

- بالرغم من تراجع أسعار الفائدة عالمياً وصولاً إلى مستويات صفرية لبعض الأدوات، ومثال على ذلك سندات البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فبعد أن كانت أسعار الفائدة لتلك السندات لعام (2019) ما يقرب من (2.75%)، بلغت للأعوام (2020-2021) ما يقرب من (0.125%) ، نتيجة أزمة جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على اقتصادات الدول العالم ، فقد تم تحقيق مبلغ (\$403,704,124.43) (أربعمئة وثلاثة ملايين وسبعمئة وأربعة آلاف ومئة وأربعة وعشرين دولار أمريكي) ناتجة عن الفوائد المتحققة على مختلف الأدوات المستثمر بها، إذ تراجعت الإيرادات بنسبة (58.570%) بالمقارنة مع عام السابق إذ كانت (974,430,604.70 \$) (تسعمئة وأربعة وسبعين مليوناً وأربعمئة وثلاثين ألفاً ، وستمئة وأربعة دولارات، وسبعين سنناً).

- تحقيق عوائد إضافية للبنك المركزي ناتجة عن عمليات التفاوض مع الأطراف المقابلة من خلال المنصات الإلكترونية (FXT,FXALL,RFQ) (Refinitiv) حول الاستثمار في السندات أو الودائع أو عمليات بيع وشراء العملات حيث بلغ مجموع هذه العوائد (\$3,833,781.52) (ثلاثة ملايين وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وسبعمئة وواحد وثمانين واثنين وخمسين سنتاً) بنسبة انخفاض (13.93%) عن العام السابق ، نتيجة السيولة العالية في الأسواق المالية الناتجة عن سياسات التسيير الكمي المستخدمة من البنوك المركزية لمواجهة تأثيرات فايروس كورونا وما رافقها من تراجع في أسعار الفائدة عالمياً.

- إكمال مشروع شركة سويفت الجديد (SWIFT SCOPE) وهو مشروع يربط المصارف العراقية مع البنك المركزي لأجل وصول ما يتم تحويله من رسائل نوع (103) إلى البنك المركزي.

- إرسال أوامر الدفع وحوالات المزاو نوع (202) بلغ مجموعها (6866) بنسبة انخفاض (14.175%) عن العام السابق حيث كان مجموعها (8000) نتيجة انخفاض عمليات نافذة بيع العملة الأجنبية.

- اعتماد (Payment Universal Conformation) وهو أحد معايير الامتثال التي أطلقتها شركة سويفت (تأكيد مرسل من بنك المستفيد بأن الأموال قد وصلت إلى حساب المستفيد. لجميع مدفوعات (MT103)، إذ يجب على البنك المستفيد إرسال تأكيد إلى (SWIFT Tracker).

- بذل البنك المركزي جهوداً استثنائية في متابعة استقطاع نسبة تعويضات دولة الكويت البالغة (3%) من الإيرادات النفطية منذ بداية العام (2021) وحتى تاريخ (2021/12/6) حيث تمت المتابعة بأربعة اتجاهات، اذ تمثل الاتجاه الأول بالتعويضات الخاصة بالإيرادات النفطية المتدفقة عبر آلية الاعتمادات المستندية والتي بلغت (\$1,624,500,991.72) (ملياراً وستمئة وأربعة وعشرين مليوناً ، وخمسمئة ألف، وتسعمئة وواحد وتسعين دولاراً، واثنين وسبعين سنتاً) ، أما الاتجاه الثاني فيتم بمتابعة مستحقات عقود الخدمة عبر آلية توحيد سجلات البنك المركزي العراقي مع سجلات وزارة المالية ووزارة النفط بهدف دفع نسبة التعويضات عنها والتي ساهمت بتخفيض تعويضات الكويت بمقدار (\$424,040,672.94) (أربعمئة وأربعة وعشرين مليوناً وأربعين ألفاً وستمئة واثنين وسبعين دولاراً وأربعة وتسعين سنتاً) ،أما الاتجاه الثالث فتم بالتنسيق مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لغرض إيقاف الاستقطاع التلقائي لهذه التعويضات حيث تم إيقافها بتاريخ (2021/12/7) ،وأخيراً الاتجاه الرابع الذي تم بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ولجنة الخبراء الماليين حول معرفة المتبقي من التعويضات البالغ (\$43,657,743.09) (ثلاثة وأربعين مليوناً وستمئة وسبعة وخمسين وسبعمئة وثلاثة وأربعين وتسعة سننات) والذي تم دفعة واحدة، وبذلك تم إنهاء ملف التعويضات.

- إضافة مصارف عدّة وفروع لها في دول مختلفة إلى قائمة المصارف المقبولة لدى البنك المركزي في عملية إصدار توثيق الاعتمادات المستندية لغرض تعزيز موقف الشركات المستوردة في تحصيل سقوف ائتمانية لعملية استيراد النفط الخام العراقي، فضلاً عن استمرار قبول البنك المركزي للمصارف العراقية الخاصة في عملية إصدار وتوثيق الاعتمادات المستندية بهدف دعم نشاطهم الاقتصادي وتطوير علاقتهم التجارية الدولية، ولزيادة المنافسة ما بين هذه المصارف، ممّا يسهم في تقليص التكاليف المصرفية على الشركات المستوردة.

- متابعة الاجراءات المتعلقة بأعاده نشاط شركات الصرافة الواقعة في المناطق الساخنة بالتنسيق مع شركة التدقيق الدولية (KPMG).

- نتيجة للتوسع في عمليات الاستثمار الجديدة تم تطبيق رسائل (MT300 / MT540 / MT541) للمرة الأولى لإتمام عمليات التسوية المالية والخاصة برسائل التأكيد ورسائل بيع أو شراء الأدوات المالية الجديدة.
- زيادة الاستثمار بالودائع من خلال استحداث ودائع جديدة لتعظيم العائدات السنوية لهذا البنك إذ بلغ حجم الودائع (\$20,330,537,872.18) (عشرين ملياراً وثلاثمائة وثلثين مليوناً وخمسمئة وسبعة وثلثين ألفاً وثمانمائة واثنين وسبعين دولاراً وعشرين سنتاً) بنسبة نمو (1.97) مقارنة بالعام السابق إذ كانت (\$19,936,872,090.21) (تسعة عشر ملياراً وتسعمائة وستة وثلثين مليوناً وثمانمائة واثنين وسبعين ألفاً وتسعين دولاراً وواحد وعشرين سنتاً).
- زيادة الاستثمار بالسندات من خلال استحداث سندات جديدة لتعظيم العائدات السنوية للبنك المركزي ، مصدر من البنوك المركزية والمصارف التجارية والمؤسسات المالية وقد بلغ حجم السندات (\$20,457,648,782.49) (عشرين ملياراً وأربعمئة وسبعة وخمسين مليوناً وستمئة وثمانية وأربعين ألفاً وسبعمئة واثنين وثمانين دولاراً وتسعة وأربعين سنتاً) بنسبة نمو (9.80%) مقارنة بالعام السابق إذ كان حجم السندات (\$18,631,184,314.31) (ثمانية عشر ملياراً وستمئة وواحد وثلثين مليوناً ومئة وأربعة وثمانين ألفاً وثلاثمائة وأربعة عشر دولاراً وواحد وثلثين سنتاً).
- كان للبنك المركزي الدور الأبرز في موضوع تفعيل الاتفاقية الصينية حيث عمل على السيطرة والتدقيق على حسابات الاتفاقية العراقية الصينية كافة والتأكد من التزام الأطراف ذات العلاقة ببنود الاتفاقية، كما تم التعاقد مع شركة تدقيق دولية تعمل على متابعة جميع التحويلات والعمليات التي تتم بالاستناد إلى تفاصيل الاتفاقية أعلاه مع الجهات العراقية ومع المصارف الأجنبية الأخرى بما يضمن الوصول إلى سلامة هذه العمليات كافة.
- إصدار برنامج (Cash System) الخاص بالعملة الأجنبية.
- تحديث ميثاق التدقيق الداخلي .
- إعداد مدونة قواعد ومبادئ أخلاقيات مهنة التدقيق.
- تم إعداد تقارير الإنذار المبكر والتقرير المشترك لأهم المخاطر النظامية في القطاع المصرفي العراقي.
- تطوير قواعد البيانات الخاصة بالقطاع المصرفي في المنطقة الجنوبية من فرع البصرة ومن خلال توزيع استمارات خاصة بجمع البيانات من خلال المصارف ومتابعتها والتي تسهم في توفير احصاءات نوعية في هذا القطاع مستقبلاً.
- العمل على تطوير البنية التحتية والتنظيمية لفرع أربيل وتشكيل لجنة للمبادرة الوطنية لدعم الطاقة وأعداد قائمة بالمهام والمسؤوليات.
- إطلاق خطة التقدم التنظيمي والإشرافي لفرع إقليم كردستان بالاعتماد على القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي.
- إعداد وطباعة وتعميم الخطة الاستراتيجية الثانية للبنك المركزي (2021-2023) ونشرها على الموقع الرسمي.
- اعداد تقرير المنهاج الوزاري والتنمية المستدامة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وإرساله إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

- اعتماد هيكلية موحدة لأدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك المركزي (قسم إدارة الجودة الشاملة، قسم الاستقرار المالي والنقدي، قسم إدارة المخاطر، دائرة المدفوعات) لغرض توحيد المحاور وتنظيمها بشكل شامل وواضح.
- استكمال اجراءات تطبيق استبيان الرضا الوظيفي بعد الحصول على الموافقة لتنفيذه على دوائر وفروع البنك المركزي ورفع تقرير عن نتائج الاستبيان.
- التنسيق مع وزارة الكهرباء في تطبيق المواصفات الدولية الخاصة بالطاقة اذ تم تشكيل فريق (ايزو الطاقة) في البنك المركزي وتم توزيع وجمع استمارات حصر عدّادات الطاقة للأبنية والعمل جارٍ على تسجيل قراءات العدادات مطلع كل شهر.
- إعداد دراسة جدوى للمواصفات الفنية لمقدمي العروض لتأهيل البنك المركزي وفق متطلبات المواصفة الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والرشى لمفاتحة جهات خارجية حاصلة على الشهادة بعد استحصال الموافقة الرسمية من السيد المحافظ المحترم.